

وهذا هو الشرط الاساسي للخروج من الازمة . فافشال المخطط الكتائبي لا يعني بالضرورة ان الازمة حسمت لصالح الحركة الوطنية ، لان الكتائب تستمر بتعبئة جزء مهم من جماهير المسيحيين الذين لا يزالون يعتبرون أنه لا يوجد خيار آخر سوى ما يقدمه حزب الكتائب . وهذا ما يفسر اشتراك الفئات المحرومة من المسيحيين في القتال من أجل أهداف تتعارض في النهاية مع مصالحهم الفعلية . ولم تعالج هذه الظاهرة بشكل صحيح حتى الآن اذ ان الحركة الوطنية لم تكن قد وصلت الى مستوى من النمو يمكنها من طرح برنامج وطني يشمل كل فئات المجتمع . وكان الطرف الطائفي الآخر يكتفي بتقديم الضمانات السياسية للقيادات التقليدية المسيحية ، معتبرا أن هذه الوسيلة كافية لحل المشاكل المطروحة . ففوجئت الاطراف كلها بحدة التعبئة الطائفية التي قام بها حزب الكتائب بالتجاوب الذي لاقاه في عدد من المناطق المسيحية . فطرحنا عددا من الحلول تقوم بأغلبيتها على المراهنة على التباينات والتعارضات الجزئية التي ظهرت بين أجنحة البرجوازية المسيحية . غير ان هذا الأسلوب لم يعط أي نتيجة ملموسة لسبب أساسي وهو انه لا يقدم أي جواب على التساؤلات التي تطرحها اكثرية المسيحيين . فكان بإمكان الكتائب ان تشد هذه الاكثرية الى جانبها في أية مواجهة عسكرية بحجة الدفاع عنها وحمايتها ضد الذين يحاولون تصفيتها . واستطاعت الكتائب ان تقنع هذه الاكثرية بأن الطرف الآخر هو الذي بادر في فتح المعركة ، وانها تكفي بالرد على هذا الهجوم الذي يستهدف كل وجود المسيحيين في هذا البلد !

ولم يكن بالإمكان تأمين فك ارتباط اكثرية المسيحيين والكتائب طالما لم يطرح برنامج بديل يقدم الضمانات الفعلية للمسيحيين . فارتبطت موضوع الضمانات بموضوع الإصلاح واصبحت مسألة تأمين الضمانات المقدمة الأساسية لتأمين الإصلاح .

وهذا ما بدأت الحركة الوطنية تعبئه بوضوح عندما طرحت في برنامجها موضوع الغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الادارة والقضاء والجيش كخطوة على طريق العلمنة الكاملة .